

# فصل تمهيدى

## المقدمة

يمثل التمويل أحد المتطلبات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أنه بافتراض مستوى معين لمعامل رأس المال للناتج/ يحدد التمويل المتاح (من مصادر داخلية وخارجية) معدل النمو الممكن تحقيقه على المستوى القومى والقطاعى.<sup>(1)</sup>

وبصفة عامة تتعدد مصادر التمويل المتاحة لتشمل مصادر تمويل حكومية (من خلال بنك الاستثمار القومى) وما يتاح من منح ومعونات داخلية وخارجية أو قروض أجنبية، وكذلك الائتمان المحلى الذى يوفره القطاع المصرفى، فضلا عما قد يتاح لدى الجهات المختلفة من مصادر تمويل ذاتية.

وتتفاوت الأهمية النسبية للمصادر التمويلية طبقا لطبيعة ومستوى النشاط الاقتصادى فى الدولة، فمع غلبة الحكومة على النشاط الاقتصادى تزداد الأهمية النسبية للتمويل الحكومى، إلا أنه مع التحول من التخطيط المركزى إلى التخطيط التأسيرى، ومع تزايد دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى، تزداد الأهمية النسبية للائتمان المحلى فى تمويل مشروعات هذا القطاع فضلا عما يتاح لديه من مصادر التمويل الذاتية.

وبطبيعة الحال يتوقف حجم الائتمان المصرفى (فى جانب العرض) على السياسات النقدية التى تحدد حجم هذا الائتمان قيمة وتكلفة، وكذلك على السياسات المالية التى قد تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على حجم الائتمان المصرفى المتاح للقطاع الخاص.

وتوضح تجربة مصر منذ بداية التسعينات أن سياسة الإصلاح الاقتصادى ركزت على التوازنات النقدية والمالية وقد حققت قدرا من النجاح فى هذا المجال.

ومع ذلك فإنه رغم تحرير الاقتصاد والأسواق المالية مازالت مشكلة قصور موارد تمويل الاستثمارات تمثل أحد أهم عوائق التنمية فى مصر.

## مشكلة الدراسة وأهدافها

من المشكلات التى ترتبط بالسياسة الائتمانية ودورها فى التنمية الاقتصادية فى مصر أنها لا تتعامل إلا مع المشروعات الكبيرة، وتهمل الجزء الأكبر من منشآت الجهاز الإنتاجى والذى يتمثل فى المشروعات الصغيرة.

وتمثل المنشآت المتوسطة والصغيرة قاعدة عريضة أساسية وجوهرية فى الاقتصاد المصرى تؤثر فى هيكله وبنائه، ومع ذلك فإن نصيب هذه المشروعات ضعيف فى الائتمان

<sup>1</sup> (د/ سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام - المدخل الإذخارى والضريبي، المدخل الإسلامى، المدخل الدولى، مطبعة الإشعاع الفنية، 1998، ص 7.

المصرفى فهى تمثل حوالى 6% فقط من محفظة ائتمان البنوك رغم أن قدرتها على السداد أكثر من المشروعات الكبيرة، حيث أن نسب التعثر المالى فى المشروعات الصغيرة تقل عن 1%.

ويتطلب الأمر توفير آليات مناسبة لتمويل المنشآت الصغيرة لتمكينها من أداء دورها فى التنمية الاقتصادية وأيضاً لتجنب مخاطر تركز القروض.

وواقع أن المشكلة الأساسية فى تفعيل قدرة الجهاز المصرفى على تمويل المشروعات الصغيرة تكمن فى أنه وفقاً لطبيعة أدائه لا يستطيع التعامل بأسعار فائدة مدعمة تناسب قدرة المشروعات الصغيرة على السداد.

وذلك لأن الجهاز المصرفى يقرض من أموال المودعين ولا بد أن يحقق فائداً يغطى تكلفة الخدمات التى يؤديها ولا يستطيع بالتالى أن يقدم الدعم التمويلى المطلوب للمشروعات الصغيرة.

### لذلك تحددت الأهداف الرئيسية للدراسة فيما يلي:

- 1- تقييم أداء سياسة الائتمان المصرفى فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى.
- 2- تحليل المشكلات التى تعوق دور البنوك فى تحقيق التنمية المستهدفة والاستقرار الاقتصادى ومن ثم اقتراح أسس واتجاهات علاج هذه المشكلات.
- 3- كيفية التوازن والتنسيق بين المخاطر الناجمة عن تمويل تلك الأنشطة والضمانات التى يقبلها البنك حفاظا على مستحقاته وأموال المودعين والمدخرين ومدى قبولها من الناحية الائتمانية مع الأخذ فى الاعتبار أهمية التوسع فى منح الائتمانى المصرفى لدفع عجلة التنمية إلى الأمام وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة لمعالجة الآثار السلبية الناتجة عن بعض سياسات الإصلاح الاقتصادى كالبطالة وارتفاع معدل التضخم.
- 4- دراسة أوضاع بعض البنوك العاملة فى مصر فى تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة وبصفة خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع التطبيق العملى على بنك التنمية الصناعية المصرى – بنك متخصص – والبنك الأهلى المصرى – بنك تجارى – كنماذج للبنوك المصرية العامة.

### الفروض التى تقوم عليها الدراسة

- 1- للبنوك دور فى تمويل المشروعات المختلفة فى المجتمع سواء أكانت تلك المشروعات قطاع أعمال خاص أو عام وسواء أكانت مشروعات عملاقة أم صغيرة ومتوسطة.
- 2- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور فى تنمية الإقتصاد الكلى ولذلك مردود كبير على أفراد المجتمع.
- 3- إيجابيات تبنى الدول المتقدمة فكرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية الاستفادة منها.
- 4- تأثير إستجابة البنوك العاملة فى مصر لمتطلبات التنمية الشاملة والصيرفة الشاملة على الإقتصاد القومى.
- 5- تعديل البنوك التجارية وغير التجارية للفكر الائتمانى لدى موظفيها وزيادة الوعى الائتمانى والمصرفى لدى أفراد المجتمع.

### حدود ونطاق الدراسة

تركز الدراسة على الفترة الزمنية ما بعد تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادى فى بداية التسعينيات من القرن الماضى حتى أوائل القرن الواحد والعشرون.

### منهجية الدراسة

تتبع الدراسة منهج الإستقراء أو الدراسات التطبيقية عن طريق بيانات إحصائية مشاهدة وتحاول الدراسة عن طريق التحليل المنظم لهذه الحقائق أن تتوصل إلى تعميمات تطبيقية.

ويستخدم البحث الأسلوب الوصفي في توضيح الأساس النظري لتمويل البنوك  
المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تطوير الإئتمان المصرفي.

### أسلوب وخطة الدراسة

تقوم خطة البحث على ضوء دراسة وتحليل الافتراضات المبدئية للخروج بفروض  
نظرية ثم اختبار مدى صحة هذه الفروض عن طريق التحليل الإحصائي، يعتمد البحث على  
تجميع المعلومات والإحصاءات الخاصة بالإئتمان المصرفي لدى الجهاز المصرفي مع  
التركيز على بنكين من البنوك العاملة في مصر وهما:

بنك التنمية الصناعية المصري والبنك الأهلي المصري كنموذجين لبنوك القطاع  
العام أحدهما متخصص والثاني تجاري. وما هي أسس وآليات الإئتمان المصرفي ومدى  
مشاركته في تنمية الإقتصاد القومي.

وفى ضوء ما سبق تم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصل تمهيدى للمفاهيم الأساسية أما الفصل الأول لدراسة المشروع المقدم للحصول على إئتمان مصرفى وقواعد هذه الدراسة، وقد تناول الفصل الثانى مدى المواءمة والتنسيق بين الضمانات والمخاطر والتوسع فى منح الإئتمان المصرفى. واختص الفصل الثالث بالدراسة التطبيقية على نموذجين من بنوك القطاع العام (المتخصص والتجارى) ويتضمن الفصل الرابع التطبيق المعاصر للبيروالية الجديدة فى القرن الواحد والعشرين فى الدول النامية وأثارها على الجهاز المصرفى والإئتمان المصرفى ويشمل الفصل الخامس على أسس وآليات الإئتمان المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمة التنمية الإقتصادية الشاملة فى مصر. وأخيراً خصص الفصل السادس لمقترحات وتوصيات الدراسة.

## المفاهيم الأساسية

### الإئتمان المصرفى والمنشآت المتوسطة والصغيرة

من المشكلات التى ترتبط بالسياسة الائتمانية ودورها فى التنمية الإقتصادية فى مصر، هو أنها لا تتعامل إلا مع المشروعات الكبيرة وتهمل الجزء الأكبر من منشآت الجهاز الإنتاجى والذى يتمثل فى المشروعات الصغيرة.

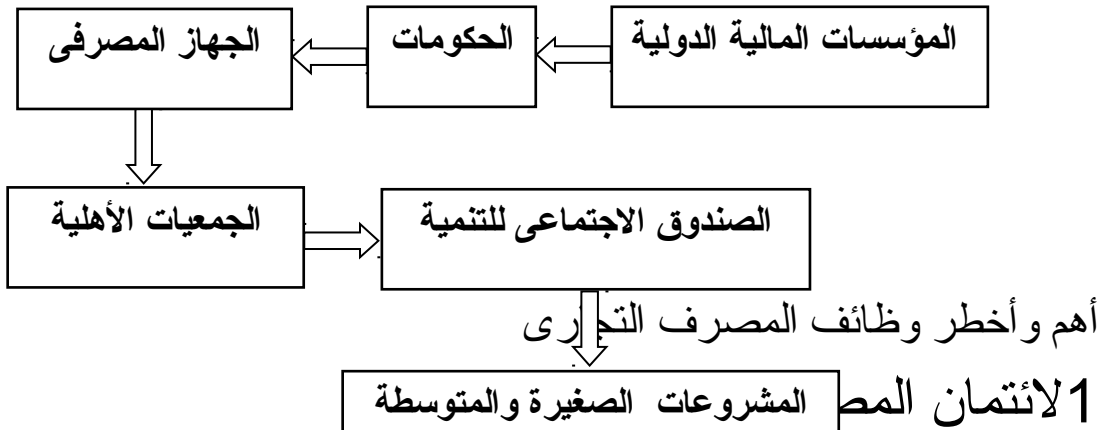
وتمثل المنشآت المتوسطة والصغيرة قاعدة عريضة أساسية وجوهرية فى الإقتصاد المصرى، تؤثر فى هيكله وبنائه، حيث تعتمد فى إنتاجها على استخدام الخامات المحلية والأيدى العاملة الوطنية، بما يساعد على تحريك آليات السوق وإحداث حالة من الرواج والانتعاش فى الإقتصاد القومى بالإضافة إلى مساهمتها فى الناتج المحلى. ومع ذلك فإن نصيب هذه المشروعات ضعيف فى الإئتمان المصرفى، فهى تمثل حوالى 6% فقط من محفظة ائتمان البنوك، رغم أن قدرتها على السداد أكثر من المشروعات الكبيرة، حيث أن نسب التعثر المالى فى المشروعات الصغيرة تقل عن 1%.

وتحجم البنوك والجهاز المصرفى عن التعامل مع أصحاب المنشآت الصغيرة لعدم وجود ضمانات كافية لتغطية مخاطر الإئتمان للبنوك، بالإضافة إلى انخفاض حجم القرض اللازم للمنشآت عن الحد الأدنى للإئتمان الإقتصادى فى البنوك نظراً لارتفاع تكلفة الإئتمان فى الجهاز المصرفى. وذلك فضلاً عن ابتعاد أصحاب المنشآت الصغيرة والناشئة عن التعامل مع الجهاز المصرفى، لعدم تأهيلهم لهذا النوع من التعامل ذلك أن أصحاب المنشآت المتوسطة قد يكون لديهم إمكانية تنظيم احتياجاتهم التمويلية بشكل يجعلهم أكثر قدرة على تحمل الإجراءات الطويلة فى منح الإئتمان المصرفى التقليدى، أما المنشآت الصغيرة فإن حاجتها للتمويل تكون فورية وملحة مما لا يتناسب مع طول الإجراءات البنكية وتلجأ هذه المنشآت فى معظم الأحيان إلى الشراء بالأجل لتمويل شراء مستلزمات التشغيل مما يحملها تكلفة إضافية تصل إلى حوالى 10% فى كل دورة تشغيل.

ويطلب الأمر توفير آليات مناسبة لتمويل المنشآت الصغيرة لتمكينها من أداء دورها في التنمية الاقتصادية وأيضاً لتجنب مخاطر تركيز القروض.

إن المشكلة الأساسية في تفعيل قدرة الجهاز المصرفي على تمويل المشروعات الصغيرة تكمن في أنه وفقاً لطبيعة أدائه لا يستطيع التعامل بأسعار فائدة مدعمة تناسب قدرة المشروعات الصغيرة على السداد، وذلك لأن الجهاز المصرفي يقرض من أموال المودعين ولا بد أن يحقق فائضاً يغطي تكلفة الخدمات التي يؤديها، ولا يستطيع بالتالي أن يقدم الدعم التمويلي المطلوب للمشروعات الصغيرة!؟

لا بد من وجود آليات أخرى في شكل مؤسسات لديها القدرة على تجميع أموال من مانحين لغرض دعم المشروعات الصغيرة. وذلك مثل الصندوق الاجتماعي، ويمكن للجهاز المصرفي تقديم العون في شكل خدمات مختلفة.



الوظيفة الرئيسية لمصرف تجاري هي قبول الودائع المختلفة واستخدامها في القروض والسلفيات والاستثمارات. ويعتبر منح القروض والسلفيات المختلفة منح الائتمان أو التسهيلات الائتمانية. ويعتبر منح الائتمان بالدرجة التي تتفق مع توفير الأمان لأموال المودعين وبما يحقق الرفاهية للمجتمع ونموه وازدهاره أمراً حيوياً لازدهار الحياة الاقتصادية. ووظيفة منح الائتمان تعتبر من أهم وأخطر وظائف المصارف التجارية، وذلك لأن الأموال التي تمنحها البنوك كتسهيلات ائتمانية ليست ملغاً لها بل هي أموال المودعين. لذلك تقوم إدارة المصرف التجاري برسم سياسته الائتمانية بما يحقق له حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة له مع تحقيق عائد مناسب. وتقتضي السياسة الحكيمة لتوظيف الأموال المواعمة بين ودائع المصارف من ناحية واستخداماتها لهذه الودائع من ناحية أخرى، خاصة من حيث نوع وحجم وأجال استحقاق كل منها. وتعتمد المصارف التجارية في إقراضها على أنواع وحجم وأجال الودائع المتاحة لديها وذلك بما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية القومية، بالإضافة إلى الأغراض التمويلية العادية التي تقوم بها المصارف التجارية، وذلك أنها بحكم وظيفتها كوعاء للمدخرات عليها إقراض هذه المدخرات المتاحة

لديها وتوزيعها على مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة لدفع عملية النشاط الاقتصادي. ويضاف إلى ذلك أن المصارف التجارية منشآت تهدف إلى الربح، ومن الطبيعي أن أرباح المصارف التجارية تزداد كلما زادت القروض التي تمنحها، غير أن حريتها هذه مقيدة في تحديد حجم قروضها لسببين: (1) موقف السيولة لدى المصارف، حيث تلتزم من ناحية أمام المودعين في سحب ودائعهم في أي وقت باعتبارها ودائع تحت الطلب، ومن ناحية أخرى تلتزم المصارف أمام المقترضين بعدم رفض طلبات القروض السليمة بدعوى السيولة. (2) مدى ما يتوافر في القروض من ضمانات وذلك لأهميتها وعلاقتها المباشرة بالمركز المالي للمصرف وسمعته ومدى قدرته على تحقيق الربح. هذا، وتوجد أصول وقواعد وأسس علمية متعارف عليها لإصدار قرار بالموافقة على منح الائتمان من عدمه والمصرف التجاري بمنحه الائتمان يكون قد أقرض المبالغ التي كانت عبارة عن ودائع لديه وهو ملتزم بردها عند حلول أجلها وليس عند طلبها، ولذلك تعنى المصارف التجارية بتحقيق المواعمة بين مواعيد قروضها واستحقاقات الودائع لديها وإلا اضطرت إلى الاستعانة بما لديها من أموال سائلة أو الاقتراض من مصارف وجهات أخرى مما يعد نذيراً بضعف مركزها المالي وترديها إلى هاوية الاضطراب المالي. لذلك كانت الأهمية الخاصة لوجود قواعد وأسس علمية للقروض تكون سبباً يصون أموال المودعين، وأن تكون هذه القواعد والأسس مرنة، تراعي مدى الوعي المصرفي، والوعي بالالتزام لدى الأفراد، وتخصص المصرف، ومتطلبات تطور المصارف، وأن معايير تقييم العملاء يجب أن تسبق أسس تقييم القروض التي تمنح لهم، وتتمثل أهم معايير تقييم العملاء في: حسن سمعة العميل وكفاءته وخبرته الفنية بأسرار عمله، وتطور الأسواق، وملكيته العقارية – بينما تتمثل الأسس العملية العامة لتقييم القروض في: الاستعلام عن العميل من حيث مركزه المالي وسمعته في السوق وتصرفاته الشخصية – المعاملات السابقة للعميل مع المصرف وأيضاً مع المصارف الأخرى مع الاستعانة بالبيان المجمع لمخاطر التسهيلات الائتمانية من المصرف المركزي، وتناسب القروض مع الاحتياجات الفعلية ورأس مال المقترض ونشاطه الإنتاجي والتسويقي – تحليل القوائم المالية مع الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات وملاحظاته، وذلك بالإضافة إلى دراسة الميزانيات التقديرية – إن وجدت – للتعرف على واقعيتها، وعلى مصادر الأموال المتوقع الاستعانة بها لتحقيق الأهداف نحو زيادة الانتاج والمبيعات والأرباح، وتكلفة هذه المصادر، وبالتالي تقرير حجم التمويل اللازم من المصرف لعملائه. إن المصارف التجارية تمنح التسهيلات الائتمانية بعد دراسة مصرفية واعية هادفة لمركز العميل المالي ووسائله المالية، وبعد التأكد من قدرته على تسديد قيمة التسهيل بالإضافة إلى ما يستحق من فائدة ومصاريف وعمولات في المواعيد المحددة، وذلك كله من منطلق أن هذه التسهيلات الائتمانية تتم من ودائع العملاء الذين لهم الحق في طلب سحب ودائعهم في أي وقت.

وللتسهيلات الائتمانية نتائج اقتصادية هامة نذكر منها: (1) تقوم التسهيلات الائتمانية بدور هام في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة (2) يؤثر حجم التسهيلات

الائتمانية على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان يمكن أن يؤدي إلى آثار تضخم ضارة، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية... لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازنًا وملبيًا للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة، ولذلك أيضًا فإن الدولة تحاول أن تسيطر على الائتمان بوسائل مباشرة وغير مباشرة من خلال المصرف المركزي، ويساعدها في ذلك القرارات الائتمانية الصادرة عن إدارات الائتمان بالمصارف التجارية حيث أن قرار الائتمان يجب أن لا يخرج عن السياسة الائتمانية للمصرف وهي مرتبطة بسياسة الدولة ووجدت أصلاً لتحقيق أهدافها 0 حيث يكون التمويل لغرض محدد وموأكب لسياسة الدولة، وذلك، (3) تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية بتوفير الأموال اللازمة لقطاعي الصناعة والزراعة، لما لهذين القطاعين من دور حيوي في توفير احتياجات المجتمع والمواطنين، ورفع معدل نمو الصادرات، والحد من الاستيراد، وذلك بالإضافة إلى تمويل التجار بما يتناسب مع مراكزهم المالية، وبالشكل الذي يمكنهم من تنمية أنشطتهم في سهولة ويسر وتجنب التعرض للاختناقات أو الأزمات المالية (4) تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد أو التصدير، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية (5) المساهمة في مشروعات أخرى مثل المساهمة في مصارف وشركات تابعة وذات مصلحة مشتركة وشركات إنتاج الدواء، والغذاء والملابس والمسكن والملاحة والسياحة.

## تعريف الائتمان المصرفي

يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغًا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف. وهكذا يكون التسهيل الائتماني عبارة عن إما: (1) مبلغ محدد من المال يتفق عليه ويضعه المصرف تحت تصرف العميل لاستخدامه في غرض محدد ومعلوم للمصرف، وفي الحدود والشرط، وبالضمانات الواردة بتصريح التسهيل الائتماني خلال مدة سريانه وذلك بهدف تنمية نشاط العميل الجاري المتسم بالنجاح، مقابل تعهد والتزام العميل برد هذا المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقة من خلال البرنامج الزمني المقرر للسداد، وإما: (2) تعهد يصدر من المصرف بناء على طلب العميل لصالح طرف آخر (المستفيد) ولأجل غرض معين ومحدد، ولأجل معلوم، كما هو الحال في خطاب الضمان حيث يصبح المصرف بمجرد إصداره لخطاب الضمان متعهدًا بأداء قيمته للمستفيد عند أول طلب دون أية معارضة من أي جانب شريطة أن تصل المطالبة للمصرف في موعد غايته تاريخ استحقاق خطاب الضمان.



## تعريف السياسة الائتمانية وعناصرها

وتعرف السياسة الائتمانية بأنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود)، وأنواعها، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وأجالها الزمنية وشروطها الرئيسية.

وللوصول إلى قرار ائتماني سليم يجب أن يكون داخل إطار وأهداف السياسة الائتمانية للمصرف، وهي تختلف بعض الشيء من مصرف إلى آخر تبعاً للظروف الخاصة بكل مصرف. ويأتي مرحلة القرار الائتماني مرحلة تالية وهامة تتمثل في متابعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة. ولها وسائلها وأساليبها الخاصة للمحافظة على أموال المودعين.

وتتمثل أهم عناصر السياسة الائتمانية فيما يلي:

- (1) القطاعات والأنشطة التي يخدمها المصرف التجاري في مجال منح التسهيلات الائتمانية، حيث يجب أن يتفق التسهيل الائتماني مع طبيعة النشاط النوعي للمصرف (تجاري - صناعي - زراعي - عقاري)، كما يجب أن يتفق مع حجم الموارد المالية للمصرف ومدى تأثيرها في تحديد المجالات التي يمكن للمصرف تمويله، كما يجب أن يلتقى مع متوسط قيمة الموارد المالية المتاحة للمصرف من حيث آجال الودائع وتوزيعها، ومدى انتشار فروع المصرف وبالتالي إمكانية توجيه الائتمان إلى قطاعات وأنشطة مختلفة باختلاف النشاط المتميز للبيئة الكائن بها فرع المصرف.
- (2) الأغراض التي تمنح من أجلها التسهيلات الائتمانية، وهي أغراض إنتاجية تتعلق بالعمليات الإنتاجية، مثل تمويل النشاط الجاري (شراء مواد خام أو بضائع بغرض البيع أو دفع أجور ومرتببات أو تغطية المصروفات العمومية والإدارية)، وتمويل النشاط الاستثماري من حيث إنشاء مشروعات جديدة أو توسعات استثمارية في مشروعات قائمة أو إحلال وتجديدات الطاقة الإنتاجية للمشروعات القائمة، يضاف إلى ذلك الأغراض الاستهلاكية.

## آجال التسهيلات الائتمانية وأسلوب سدادها

حيث تكون التسهيلات الائتمانية قصيرة، يعد أجل التسهيل الائتماني ( تاريخ سداده ) من أهم عناصر القرار الائتماني ومتوسطة وطويلة الأجل، وحيث يتحدد لها برنامج زمني بهدف أن تحل موارد العميل الذاتية تدريجياً محل التسهيل الائتماني المقدم من المصرف، أو تترك كوعاء دائم لمقابلة احتياجات العملاء واختناقات السيولة لديهم، على أن يودع بها متحصلات نشاطهم بصورة مستمرة بحيث تتميز هذه التسهيلات بالنشاط والحركة، وتكون معدلات هذا النشاط والحركة أحد معايير اتخاذ القرار بتجديدها أو تعديلها بالزيادة أو التخفيض.

## الضمانات التي يقدمها العملاء للمصارف مقابل التسهيلات الائتمانية:

لا بد أن يقابل التسهيلات الائتمانية التي يصرح بها ضمانات كافية لسداد قيمة التسهيلات بالإضافة إلى ما يستحق عليها من فائدة أو عمولات ومصاريح وذلك طالما أن هذه التسهيلات تتم من ودائع العملاء، أي من مال عام سيقوم المصرف برده إلى أصحابه بالإضافة إلى ما يستحق عليه من فائدة مدفوعة. وحتى التسهيلات الائتمانية بدون ضمان التي تصرح بها المصارف التجارية لبعض عملائها لها ضماناتها التي تتمثل في وسائل العمل المالية، وفي مركزه الاجتماعي والأدبي أو السياسي، ويحرص هؤلاء العملاء على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف.

### أنواع التسهيلات الائتمانية

وفي مجال الاستخدام والاستثمار تتفاوت أنواع القروض والسلف من حيث:

- (1) الضمانات فتتنوع التسهيلات الائتمانية إلى: قروض وسلفيات بدون ضمان شخصي، وقروض وسلفيات بضمانات عينية، وقروض وسلفيات بدون ضمانات.
- (2) آجال الاستحقاق.. فتتنوع التسهيلات الائتمانية إلى: تسهيلات قصيرة وطويلة الأجل. وفي المصارف التجارية تغلب التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل، بينما تكاد تنعدم لديها التسهيلات طويلة الأجل خشية عدم تمكنها من استرداد قيمة هذه التسهيلات إذا ما زادت سحبيات المودعين، بالإضافة إلى وجود مصارف ومؤسسات مالية متخصصة في منح التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل مثل المصارف الصناعية والعقارية والزراعية.

### أهم أنواع التسهيلات الائتمانية بدون ضمان:

- 1- التسهيلات الائتمانية بدون ضمان: وتمنح هذه التسهيلات اعتماداً على المركز المالي للعميل وكفيله (إن وجد) وفقاً لما تسفر عنه الدراسة الائتمانية في هذا الشأن، ونوع التسهيل الائتماني المقدر للعميل، ومع مراعاة أن يكون التمويل لأغراض التشغيل لعمليات تتوافر فيها طبيعة التصفية الذاتية. فالمصرف التجاري قد يمنح عميله الذي يثق فيه قروضاً بدون ضمانات (تسهيلات على المكشوف) معتمداً في ذلك على قوة ومثانة مركزه المالي وسلامة نتائج أعماله، وحسن سمعته.
- 2- التسهيلات الائتمانية بضمان: وتمثل الضمانات وسائل تأمين المصرف التجاري ضد خطر عميله، حيث تساعد على استيفاء حقه عندما يتعثر العميل في السداد في موعد الاستحقاق وذلك بالتصرف في الضمان، كما أن وجود الضمان تحت يد المصرف يعطي له الحق في جزء من الذمة المالية للعميل بما يحميه من قسمة الغرماء عند تصفية

أموال العملاء. وقد تكون الضمانات عينية أو شخصية، وقد يجمع المصرف التجاري بين النوعين من الضمانات فيطلب من عميله أن يقدم له كفيلاً شخصياً مالياً بالإضافة إلى رهن محله التجاري أو عقاراً يملكه أو أوراق مالية أو بضائع، أو التنازل للمصرف عن بعض مستحققاته لدى الغير، أو غير ذلك من أنواع الضمانات. وأهم أنواع التسهيلات الائتمانية مقابل ضمانات هي: (أ) التسهيلات لخصم أو بضمان كمبيالات محلية، (ب) التسهيلات لخصم أو بضمان كمبيالات خارجية، (ج) التسهيلات الائتمانية بضمان أوراق مالية (أسهم وسندات)، (د) التسهيلات الائتمانية بضمان بضائع، (هـ) التسهيلات الائتمانية لإصدار خطابات الضمان، (و) التسهيلات الائتمانية بضمانات متنوعة مثل القروض بضمان شهادات الاستثمار، والقروض بضمان ودائع لأجل أو الودائع بإخطار أو ودائع التوفير.

## التسهيلات الائتمانية من حيث آجال استحقاقها

- 1- القروض والسلف قصيرة الأجل: ولا تزيد آجالها عن سنة وتمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية، وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء.
- 2- القروض متوسطة الأجل: وتتراوح آجالها بين سنة وخمس سنوات، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية.
- 3- القروض طويلة الأجل: وتزيد آجالها عن خمس سنوات، وتمنح بغرض إقامة المشروعات الجديدة أو لتطوير مشروعات قائمة.

جدير بالذكر أن للتنمية منطلقات أساسية ومفاهيم متكاملة تتفاعل عناصرها وتتداخل لتحقيق الأهداف والطموحات التي تتمثل بالدرجة الأولى في الارتقاء المستمر بنوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع ومنذ نهاية الثمانينات انطلقت مصر في خطى واضحة وحذرة في نفس الوقت نحو التعامل مع متغيرات جديدة صاحبت تحرير الاقتصاد المصري وسيادة مفاهيم وآليات السوق. ومن هنا كان من الضروري أن يتجه الفكر ليعتد الدور الغائب للقطاع الخاص في مسيرة التنمية خلال الفترات السابقة.

في ظل اتفاق وفهم واضح أن المشروعات الصغيرة هي النمط الملائم أو الأكثر ملائمة لإحداث التنمية على صعيديها الاقتصادي والاجتماعي، اتفاق وفهم يستند إلى رؤية عالمية وتجارب دولية جاوزت إلى حد كبير التطلعات والآمال التي عقدت على هذا النمط في العديد من مناطق العالم، وفي مصر تزايد اهتمام الدولة بالمشروعات الصغيرة مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، باعتبارها أهم أدوات التصدي للآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن هذا البرنامج، في مقدمتها مشكلة البطالة وقد ترجم هذا الاهتمام بإنشاء العديد من الأجهزة المعنية بتنمية وتنشيط تلك المشروعات وإصدار العديد من التشريعات والقوانين المنظمة لأعمال وأنشطة تلك المشروعات بهدف تطوير قدرة المواطنين على تحسين دخولهم عن

طريق التدريب المستمر على المهارات وإتاحة القروض الميسرة للمشروعات الصغيرة.  
وتشجيع المواطنين على القيام بالمشروعات الصغيرة ونشر فكر العمل الحر.

تؤكد الدراسات على صواب التوجه نحو المشروعات الصغيرة ولكن يجدر التأكيد على أن المشروعات الصغيرة في ظل الفهم الجيد لدورها وإدارتها لا ينقصها كفاءة الأداء فالعديد من الشركات التابعة والتي انفصلت عن شركات أم في القطاع العام استطاعت أن تحقق كفاءة ملحوظة في الأداء جاء بالدرجة الأولى نتيجة خفض نفقات التشغيل والتخلص من العمالة الزائدة، وإتباع سياسة الشراء المبنية على البحث عن الأفضل، وتحسين العلاقة بين الإدارة والعاملين والقضاء على البيروقراطية، وهناك العديد من التجارب العالمية وحتى في مصر التي تؤكد الاعتقاد بإمكانية زيادة الكفاءة ومواجهة التحديات وقدرة المشروعات الصغيرة على الاستمرار. وعلى جانب آخر فإنه يمكن القول دون مبالغة أن أكثر من نصف الابتكارات الفنية التي قدمت في القرن العشرين بدأت بمشروعات صغيرة، وقد بينت دراسة لهيئة المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة Small Business Administration (S.B.A) أن المشروعات والصناعات الصغيرة هي مصدر نصف الإبداعات التكنولوجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

#### معنى ذلك أن المشروعات الصغيرة:

- يمكن أن تتسم بكفاءة عالية في الأداء.
- يمكن أن يكون لها قدرة ابتكارية عالية.
- تستطيع النفاذ إلى الأسواق وفتح أسواق جديدة، وهذا ما تؤكدته التجارب فأسواقها غير محدودة كمشروعات مغذية للمشروعات الأكبر، أسواقها غير محددة في تحقيق متطلبات مجموعات صغيرة وهائلة من المستهلكين.

إن الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية الصغيرة جاء تطوراً لفكر يجمع بين صغر حجم الوحدات وبين وفورات الحجم حيث تبنت العديد من الدول نماذج تجمع بين وحدات إنتاجية صغيرة الحجم تتخصص وحدة أو مجموعة وحدات في إنتاج جزء من المنتج النهائي ويجمعها مجمع صناعي واحد.

وهذا النمط من المشروعات يحمل العديد من الخصائص والسمات التي تجعله أكثر ملائمة للدول النامية مثل انخفاض تكلفة فرصة العمل واستخدام تكنولوجيا سهلة ذات تكلفة أقل (ليست متخلفة) واحتياج محدود للتدريب وإمكانية الاعتماد على خدمات محلية تزيد القيمة المضافة وترفع كفاءة استخدام الموارد المحلية. أيضاً سهولة التوطين والانتشار الجغرافي مما يقلل تكلفة التسويق للخامات والمنتجات، احتياجاً أقل للطاقة وأقل تلويثاً للبيئة مع إمكانية السيطرة على الآثار البيئية لها.

يجب التأكيد على أن الصناعات الحرفية والبيئية واليدوية منطلق جيد يعتمد على المهارات الشخصية ويتم تطويرها إلى صناعات صغيرة تستخدم معدات وأساليب متطورة ومستحدثة، يمكن أن تساهم إلى حد كبير في التنمية الاقتصادية.

وبصفة عامة فإذا ما افتقرت المشروعات الصغيرة إلى أجنحتها الأساسية وهي التدريب والمعونة الفنية والمتابعة والاقتصار على الجانب الائتماني فقط فإنها تتحول إلى أنشطة للإعاشة وليس مشروعات صغيرة بالمعنى الصحيح تخلق مستثمراً Entrepreneurs له سمات ومواصفات تؤهله أن يكون رجل أعمال ناجح له رؤية واضحة وأهداف محددة، وقدرة على التعامل مع الأسواق وترويج المنتجات.

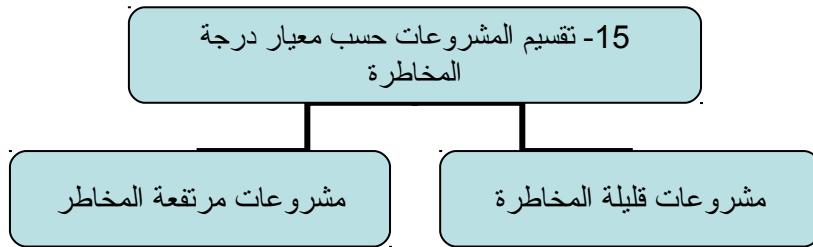
### أنواع المشروعات ومعايير تقسيمها

حيث توجد أنواع عديدة للمشروعات الاقتصادية التي يمكن تحليلها ، ويتوقف عدد التقسيمات على عدد المعايير التي يستند إليها في تقسيم المشروعات ولأغراض تحليلية ، حيث ان كل معيار يعطينا تقسيماً معيناً للمشروعات تقوم على هذا المعيار والهدف من التحليل هو لفت الأنظار عند التعامل مع السياسات الاقتصادية للمشروع ، حيث تفيد كثيراً في وضع السياسات الاقتصادية التي تكون على درجة عالية من الكفاءة.<sup>(1)</sup>

1 ( ) د/ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع (تحليل جزئي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 44.







ويهمنا في هذه المعايير التقسيم حسب معيار الحجم حيث تركز الدراسة على تلك الأنواع من المشروعات لذا نتعرض له بشئ من التفصيل:-

- 1- **المشروعات الصغيرة :** هي المشروعات التي يعتمد أصحابها على عمال يعملون مقابل أجر وليس مقابل راتب وذات رؤوس أموال صغيرة نسبياً ، وتمثل جزءاً كبيراً في الوقت الحاضر من النشاط الصناعي في الدول المتقدمة مثل اليابان ، وهي مشروعات تقوم بإنتاج سلع معينة من منتج معين وخاصة السلع الصناعية ، ولذلك يطلق عليها الصناعات المغذية في أحيان كثيرة، ومعامل رأس المال يكون أقل من معامل العمل ، أي أنها يمكن أن تكون كثيفة العمل وتتاسب كثيراً للأقتصاديات التي تعاني من البطالة ، ويمكن أقامتها في النشاط الزراعي والصناعي والخدمي.
- 2- **المشروعات المتوسطة :** هي مشروعات ذات رؤوس أموال متوسطة نسبياً ، وتحتل المركز الوسط بين المشروعات الفردية التي يحكمها الطابع العائلي ، وبين المشروعات الكبيرة الضخمة ، وتنتشر في كثير من الأنشطة.



**3- المشروعات الكبيرة:** ارتبط ظهورها بالثورة الصناعية ، وانتشار التخصص وتقسيم العمل ، وقد أدت الثورة التكنولوجية بعد ذلك إلى ظهور مشروعات عملاقة عابرة للقارات والقوميات في شكل شركات متعددة الجنسيات تستحوذ على حوالي 40% من الناتج العالمي ، وقد أصبحت أحد المسميات والخصائص الرئيسية للصناعة الحديثة في الدول المتقدمة اقتصادياً ، وتحتاج رؤوس أموال ضخمة فهي كثيفة رأس المال ، عالية التكنولوجيا ، ذات إنتاج كبير ضخم ، تأخذ شكل شركات مساهمة وتتميز بالقدرة على تجميع رؤوس أموال ضخمة عن طريق الإكتتاب العام.

### تطورات السياسة النقدية والائتمانية

لقد تطورت السياسة النقدية والائتمانية مع تطور الظروف والأوضاع الاقتصادية وتواكب معها تعديلات تشريعية لتقنين التطورات المطلوبة، كما ساهمت وتفاعلت هذه السياسة مع السياسات الاقتصادية الأخرى وكان لها آثار متفاوتة على مسيرة التنمية الاقتصادية، بصفة خاصة من خلال تأثيرها على الاستثمار بجوانبه المختلفة.

ففي إطار الإدارة المركزية للاقتصاد القومي ووجود قطاع عام كبير ومسيطر على النشاط الإنتاجي تم استخدام أدوات مباشرة للتحكم في الائتمان وتوجيهه إلى الأنشطة الاقتصادية وفقاً لتوجهات الخطة أو السياسة الاقتصادية، وباستخدام سقف ائتمانية وأسعار فائدة متميزة.

ومع الانفتاح على اقتصاد السوق وزيادة دور القطاع الخاص، وخاصة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، تم تحرير أسعار الفائدة وإزالة السقف الائتمانية واستحداث أدون الخزنة لتمويل عجز الموازنة العامة كما تم توحيد أسعار الصرف في سعر واحد بعد إعادة تقييمه، وكانت المحافظة على استقرار سعر الصرف هي المرتكز النقدي للسياسة النقدية في ذلك الوقت.

وفي هذا الإطار كانت هناك مرحلة أولى تم فيها احتواء الاختلالات والتضخم وتدفقت أموال من الخارج مع رفع سعر الفائدة وتمت مواجهة الدولار، ولكنها اقترنت أيضاً بتوسع ائتماني غير منضبط للقطاع الخاص نتج عنه مشكلة الديون المتعثرة.

وفي هذه الفترة حدثت زيادة في الاستثمار الخاص ولكن لم تكن هناك أولويات واضحة للاستثمار والائتمان.

ومازالت هناك مشكلات تعوق أداء السياسة الائتمانية في تحريك التنمية الاقتصادية من خلال تمويل الاستثمار، من أهم هذه المشكلات، والتي أسهمت بدرجة كبيرة في تراجع الائتمان وزيادة الركود الاقتصادي، مشكلة الديون المتعثرة والتي فجرت أزمة الجهاز المصرفي والائتمان، وتسبب فيها تركيز القروض وعدم الكفاءة أو الانضباط في تنفيذ القواعد المصرفية الخاصة بمنح الائتمان، وقد شدد البنك المركزي على وضع ضوابط تحكم أداء البنوك فيما يتعلق بقواعد منح الائتمان والضمانات ومتابعة الاستخدام في الأغراض المحددة وكفاءة تقييم وإدارة المخاطر.

من المشكلات الأخرى المرتبطة بسياسة الائتمان المصرفي في مصر عدم إتاحة الائتمان لجزء كبير من وحدات الجهاز الإنتاجي والمتمثلة في المنشآت الصغيرة رغم أهميتها للاقتصاد القومي، ورغم حاجتها الشديدة إلى موارد للتمويل تمكنها من أداء دورها والمساهمة في الإنتاج وخلق فرص عمالة والتفاعل مع الوحدات الأخرى المكونة للجهاز الإنتاجي.

يلعب التمويل المصرفي دوراً هاماً في إشباع الإحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية لمقابلة تمويل رأس المال الثابت وتمويل رأس المال العامل، وتمثل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الأول بين توظيفات البنوك التجارية والبنوك غير التجارية، كما تُعد المصدر الأساسي لإيراداتها. ويتفاوت توزيع القروض لدى كل منها بحسب آجال الإستحقاق، تبعاً لاختلاف طبيعة وآجال مواردها، بينما تشكل القروض والتسهيلات قصيرة الأجل الجانب الأكبر في محفظة القروض لدى البنوك التجارية نظراً لأن معظم مواردها تتمثل في ودائع قصيرة الأجل، نجدها تتراجع من حيث الأهمية النسبية لدى البنوك غير التجارية التي تهتم أساساً بالقروض متوسطة وطويلة الأجل استناداً إلى موارد مالية تنتم بالاستقرار النسبي وفي مقدمتها حقوق المساهمين والقروض طويلة المدى والودائع متوسطة الأجل.

ويعتبر الغرض من التمويل المحور الأساسي الذي يدور حوله قرار التمويل المصرفي، فهو يحدد طبيعة الموارد التي توجه لمقابلة وكيفية سداد التمويل والضمانات التي يقبلها البنك.

كما يستند إلى قبول البنك لتقديم التمويل المطلوب على دراسات متقدمة لقياس المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها تختلف مفاهيمها وأدواتها وفقاً للغرض من التمويل وما إذا كان تمويلاً قصيراً الأجل أو تمويلاً استثمارياً متوسطاً أو طويلاً الأجل.

وفي مجال الحكم على قدرة طالب التسهيل الائتماني تبرز أهمية التحليل الائتماني لسلوكياته ومركزه المالي والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به استناداً إلى المعلومات الائتمانية التي يجمعها البنك من مختلف المصادر كما تبرز أهمية الضمانات المقدمة من العميل.

ومهما قيل في شأن أهمية الضمانات اللازمة لمنح الائتمان المصرفي فإن ذلك لا يغني بأي حال من الأحوال عن عناصر التقييم الأخرى المتعلقة بالعمل والتي تعكس المخاطر الائتمانية المحتملة وهي: الشخصية والمقدرة ورأس المال والظروف المحيطة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. إن الهدف من اقتضاء الضمانات هو تحسن أوضاع القرض الممكن منحه وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة (إن البنك لا يعتمد على بيع الضمان كمصدر للسداد).

ولعل من أهم الضمانات المصرفية حسن تقييم العميل نفسه والمشروع الذى يقترض من أجله، الضمان فى دقة المعلومات وصدقها، وتعتمد البنوك على مصادر متعددة للحصول على المعلومات. والضمانات الائتمانية تقسم من ناحيتين قانونية وعملية.

ونهتم فى هذه الدراسة بالتقسيم الثانى للضمانات وفيها تُقسم القروض طبقاً لنوع الضمان قد تكون ضمانات البنك عينية أو شخصية، وقد تجمع بين الاثنين فقد يطلب البنك من عميله أن يقدم له شخصاً مليونياً يكفله كفالة شخصية أو يقدم خطاب ضمان من بنك آخر يضمن للبنك المقرض سداد ما يستحق له، وقد يتنازل العميل للبنك عن بعض مستحقاته تجاه الغير، وقد يرهن للبنك محله التجارى أو عقاراً يملكه أو أوراقاً تجارية أو مالية أو بضائع أو غير ذلك من الضمانات.

هذا وقد يمنح البنك عميله الذى يثق فيه القروض بدون ضمانات (على المكشوف) معتمداً فى ذلك على قوة ومثانة مركزه المالى وسلامة نتائج أعماله وحسن سمعته.

وقد اختلف الرأى حول قوة الضمانات، فالبعض يرى أن القروض بدون ضمانات لها خطورة كبيرة، حيث أن البنك يعتمد فى هذا النوع من التسهيل على أمانة العميل وحسن معاملته، وقد تتأثر هذه الأمانة تحت ضغط ظروف قهرية تواجه العميل، أو قد يعسر العميل إعساراً شاملاً فلا يستطيع البنك استرداد أمواله إلا إذا أثرى العميل من جديد، أما إذا كان الإعسار جزئى يقسم الدائنون أموال المدين قسمة غرماء، وقد لا تكون أموال العميل كافية للوفاء بدين البنك.

ويضيف هذا الرأى أيضاً انه قد يكون المركز المالى للعميل قوياً وقت منح القرض، ثم يعقد بعد ذلك ديوناً جديدة تضعف الضمان العام مما يعرض أموال البنك للضياع. حيث يذكر أنه يتعين على البنك طلب ضمانات عند منحه الائتمان وذلك لتقليل الخطر الائتماني، وقد شبه الضمان بأنه حد الأمان للبنك.

أما الرأى الآخر فيرى أن الإقراض بدون ضمان هو أكثر أنواع الائتمان شيوعاً وأقلها مخاطرة إذا ما أتبع عند منحه الإجراءات والخطوات السليمة، ورغم أن هذا النوع لا يغطيه ضمان عينى ملموس إلا أنه يغطى فى الواقع بما هو أهم فدراسة طلب تسهيل بدون ضمان عينى تقتضى من الفاحص الائتماني التعمق فى تحليل المركز المالى لطالب التسهيل سواء من حيث سلامة تكوين الهيكل المالى فى الماضى أو اتجاهات تطوره فى المستقبل إلى جانب الإطمئنان إلى توفر مقومات السيولة الكاملة للمشروع وضمن حد أدنى من الربح الصافى يغطى ويزيد على تكلفة الاقتراض ثم بتأكد الفاحص أيضاً من كفاءة الأجهزة الإدارية والفنية للمشروع وتمتعها بسمعة حسنة إلى جانب الأركان الأخرى لدراسة طلب الحصول على تسهيل ائتماني (السمعة والخبرة – المركز المالى – تحليل الميزانيات والحسابات الختامية لأقرب عامين – دراسة موقف العميل قبل وحدات الجهاز المصرفى – القدرة على السداد – الظروف العامة من اقتصادية وسياسية).

## الضمانات المقدمة للبنوك

إن الضمان هو أحد وسائل الحماية للتسهيل الائتماني الممنوح، ومن المعروف أن الضمان يؤخذ لمقابلة بعض نواحي الضعف في عناصر التقييم الائتماني، ولكن لا يغني الضمان مطلقاً عن عدم توافر حسن شخصية وتعاملات العميل المحتمل وقدرة نشاطه على سداد التزاماته وطبيعة عمله.

فالهدف من الحصول على الضمان يكون لتحسين أوضاع التسهيل الممنوح وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة أو التي يصعب التنبؤ بها، ومن هنا نؤكد أن الضمان ليس بديلاً عن مصدر سداد التسهيل.

أحياناً يمنح الائتمان بدون ضمان عيني، اكتفاءً بمركز العميل المالي، والبعض الآخر يمنح بضمانات عينية متنوعة، وهذه الضمانات يحتفظ بها البنك احتياطات لعدم السداد. فإن ضعفت مقدرة العميل على السداد كان الملجأ الأخير للبنك هو التنفيذ على ما قدم له من ضمانات وتحويلها إلى مال سائل يسدد منه الائتمان.

وبالنسبة إلى أهمية هذه الضمانات للبنك فإنه من الواجب أن تؤخذ في الاعتبار عند منح التسهيل الائتماني، وعلى ضوء قوة الضمانات المقدمة يتحدد المدى الذي يصل إليه البنك في دراسته للعوامل الأخرى.

## المخاطر الائتمانية

وبنظرة عميقة إلى أنواع المخاطر يمكن تقسيمها إلى:

- 1- مخاطر الأعمال.
- 2- المخاطر المالية.
- 3- المخاطر المرتبطة بشراء أوراق مالية (أسهم وسندات).
- 4- مخاطر الائتمان وسنقوم بالحديث عن هذا النوع من المخاطر بشئ من التفصيل.

## مخاطر الائتمان 5 Cs of credit

يمكن تقدير مخاطر الائتمان من خلال دراسة الـ 5Cs of credit.

أن محاولة تقييم رغبة ومقدرة المنشأة طالبة القرض على تسديده وبالتالي جدارتها بالحصول على القرض جعلت مسئولى الائتمان يهتمون بدراسة وتقييم خمسة عوامل ترتبط بالائتمان وبمخاطره وجميعها تبدأ بحرف الـ C ولذلك سميت بالـ 5Cs of credit وتشمل:

- 1- الشخصية Character.
- 2- الطاقة أو المقدرة Capacity.
- 3- رأس المال Capital.
- 4- الضمان Collateral.
- 5- الظروف المحيطة بالقرض Conditions.

## 1- الشخصية

تشير الشخصية إلى سلامة وأمانة المقترض ورغبته في السداد وأخلاقياته وسلوكه وسمعته وعلاقاته التجارية وطريقة معيشتته وأسلوبه في الإنفاق وخلفائه المحتملين.

وتشير الخصائص الأربعة الأخرى والتي سنتعرض لها أدناه إلى العوامل التي تعكس مقدرة المقترض على السداد، فمهما كانت رغبة المقترض في السداد قوية، فإنها لن تكون كافية إذا لم تكن الموارد غير متاحة بالفعل أو تم المغالاة في تقديرها بالنسبة للمقترض.

## 2- الطاقة أو المقدرة

تشير إلى قدرة المقترض على تسديد القرض وفوائده أو تُقاس هذه المقدرة بالتدفقات النقدية المتوقعة للمقترض.

## 3- رأس المال (حقوق الملكية)

يشير إلى الثروة أو القيمة المالية للمقترض حيث يمثل الضمان النهائي أمام المقرضين والدائنين الآخرين في حالة التصفية، ويعكس رأس المال ثروة المقترض المتراكمة وبالتالي يعطى مؤشر عن النجاح الماضى، ومع ذلك فإن رأس المال قد يخضع للتحريف بسبب التغيرات في تقييم أصول معينة (حيث قد لا تعكس التكلفة التاريخية للأصل قيمته السوقية).

## 4- الضمان

ويشير إلى أى أصل أو أصول يقدمها المقترض كضمان للقرض (ضمان عيني) وقد يكون الضمان شخصى كما في حالة ضمان شخص آخر أو كفالته للقرض، وفي هذه الحالة يجب تقييم المركز الائتماني للكفيل أيضاً. ويؤخذ الضمان لمقابلة نواحي القصور في تقييم العناصر السابقة ولحماية البنك ولكن لا يغنى عن توافر الرغبة والمقدرة على السداد.

## 5- الظروف المحيطة بالقرض

وتشير إلى الظروف الاقتصادية التي تعمل في ظلها الشركة طالبة القرض والتي تشمل على مكانة المنشأة المقترضة في السوق والظروف الاقتصادية للقطاع الذي تعمل فيه المنشأة وموقعه من الدورات الاقتصادية وتتضمن أيضاً تقدير تأثير بعض التشريعات المتعلقة بالضرائب والرسوم الجمركية والإستيراد على المقترض وعلى مخاطر الائتمان المرتبطة بالقرض.